

استراتيجية التغيير في التكوين الأكاديمي في مجال الترجمة القانونية وأثره على الكفاءة الأدائية في العمل المؤسساتي.

أ. نسيم آرزو

أ. أمين بوجلاب

جامعة الجزائر 2

جامعة الجزائر 2

nassima.az@live.fr

boudjellabamine@hotmail.com

. ملخص:

نستعرض من خلال هذه الورقة البحثية موضوع "استراتيجية التغيير في التكوين الأكاديمي للمترجم القانوني وأثره على متطلبات سوق العمل من خلال توفير الكفاءات الأدائية المستثمرة في المؤسسات"، مراعين في ذلك ضرورة تسهيل هذه المهمة من خلال تزويد طلبة الماستر بالكفاءات والمؤهلات الكافية التي تمكنهم من ولوج عالم الشغل بكل أريحية وسهولة. فالتفكير الاستشراقي في كيفية تفعيل التغيير داخل المنظمات ولاسيما منها المنظمة التي تشرف على محترفي الترجمة القانونية تؤثر على تطوير ذهنية تسيير مختلف المنظمات الاقتصادية الفاعلة في المجتمع.

يتميز عالمنا المعاصر بوتيرة متسارعة للتغيير والتطور وهو من أهم الأسباب التي تملينا إجبارية مواكبة كل تلك المستجدات لتستجيب ومتطلبات أي تنظيم قائم أو يراد إقامته تفاديا لوقوع أي خلل في وتيرة النمو الاقتصادي. ولعل ما يطبع تلك التغيرات روح المنافسة التي أصبحت اليوم شرطا لا مناص منه.

أثر التطور الحديث الذي يعرف باقتصاد المعرفة المعلوماتية في قطاع المال والأعمال لأن معظم التعاملات التجارية والاقتصادية والمهنية أصبحت تتم بطريقة رقمية وهو ما يجعل أي تنظيم يرمي إلى تحقيق التطور والنمو أمام حتمية الإمام بتلك العلوم والتكنولوجيات قصد تيسير وتسهيل التعامل وبالتالي مواكبة عالم المال والأعمال. إلا أن الحديث قد يطول في هذا الموضوع وليس بوسعنا التطرق إليه بشكل شامل وكامل ولهذا ارتأينا أن نتناول في تدخلنا هذا الشق الذي يخص العمل في إطار تنظيم الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين الجزائريين وإمكانية التنسيق بين عمل هؤلاء وعمل الأكاديميين الذي يميزه الطابع التكويني الذي يشهد حراكا وتغيرات توحى بمستقبل مشرق للتكوين في مجال الترجمة والترجمة المهنية على حد سواء.

اعتمدنا في دراستنا على المنهج التحليلي المقارن حيث قارنا بين المكتسبات الأكاديمية للمترجم القانوني وبين الكفاءات العاملة في الميدان داخل دواوين الترجمة الرسمية المنضوية تحت لواء المنظمة

التي تسير تلك الدواوين وتدير شؤونها والمتمثلة في " الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين " وامتداداتها الجهوية المتمثلة في " الغرف الجهوية " .

الكلمات المفتاحية: التغيير - المؤسسة - التكوين الأكاديمي - الترجمة القانونية - الأداء - الكفاءة.

Abstract:

We look herein over the topic of the "Strategy of change in the academic training of the legal translator and how it impacts the requirements of the labor market through the provision of performance competencies invested in institutions", taking into account the need to facilitate the task of institutional management by providing master students with sufficient competencies, skills and qualifications that enable them to access the world of work with ease.

Foresight thinking about how to activate change within organizations, especially the one that supervises legal translation professionals', affects the development of the mentality of the various economic active organizations in society.

Our contemporary world is characterized by an accelerated pace of change and development which is one of the most important reason that compels us to keep abreast of all these developments to respond to the requirements of any existing organization or to be established in order to avoid any imbalance in the pace of economic growth.

The impact of modern development, which is known as the economy of information technology in the financial and business sector, because most commercial, economic and professional transactions have become digital, which makes any organization aimed at achieving development and growth in the inevitable knowledge of those sciences and technologies in order to facilitate and facilitate the dealings and thus keep pace with the world of business and finance.

In our study, we used the comparative analytical approach, by comparing the academic skills as acquired by the legal translator with the competencies working in the field within the Official Translation Offices as supervised by the organization named the "National Chamber of Official Translators and Interpreters" and its regional extensions which are the "Regional Chambers."

Keywords: Change - Institution - Academic Training - Legal Translation - Performance - Efficiency.

مقدمة:

- إن تواصل الشعوب واحتكاكها أصبح ضرورة ملحة في عالمنا اليوم، إذ أحكمت العولمة قوانينها واضعة مفهوم العالمية شعارا لها واللغة هي الفاعل النشط الذي يدلل العقبات ويضمن تسييرها ما بين الفرد والفرد وبين الفرد والمؤسسة التي ينتمي إليها وهذا ما يفضي بنا إلى الحديث عن الترجمة والتواصل، فوتيرة التطور المتسارعة والمتواصلة تحتم على المترجم التأقلم معها من خلال تزوده بمزيد من المهنية والاحترافية خلال فترة تكوينه بنحو يمكنه من ولوج عالم الشغل بكل أريحية وسهولة. وفي ظل الثورة المعرفية والسييل المعلوماتي المتدفق الذي يعيشه العالم، أصبحت اللغة المتخصصة أداة لا غنى عنها ووسيلة عمل لا مفر منها، ومن البديهي الكلام هنا أيضا عن الترجمة المتخصصة التي صار ينشط بها المترجم الصحفي والمترجم التقني والمترجم القانوني ... منه نخص بالدراسة مجال الترجمة القانونية في علاقتها بحياة الفرد داخل مجتمعه سواء المهني أو البين شخصي على مستوى التنظيم وتقسيم الحقوق وسن الواجبات، واستراتيجية نقل القوانين التنظيمية، وكل ذلك في أثره على تحقيق الحراك الاقتصادي والتنموي.

وعكس ما يظنه العامة، فإن نقل لغة القانون يستدعي معرفة أكاديمية بالمصطلح الحامل للشحنة الثقافية وذو الصبغة التشريعية، ما يستدعي في ترجمته تقنيات تحافظ على هذه الشحنة ويقابلها في الوقت ذاته بما يكافئها من المصطلحات ذات القيمة العلمية الدقيقة والسليمة بطريقة سلسلة وتقنية احترافية عالية وفعالة في آن واحد، وكذلك المعرفة العميقة بالسياق المتخصص.

ترتبط الترجمة القانونية بالاقتصاد والتنمية من حيث نقل المعاملات التجارية بين المؤسسات والمنظمات والشركات المتعددة الجنسية أو البورصات العالمية ... إلخ، هذه الترجمة تخدم توازن هذه المؤسسات على ضوء المصالح المشتركة بين رجال الأعمال وتُضبط من خلالها هيكلية المؤسسات ونشاط الأفراد العاملين بها.

يقول جون روني لادميرال (Jean-René LADMIRAL): " إن قضية الترجمة المتخصصة تطرح أساسا على مستوى الممارسة على الصعيد المهني، فتدريسها يفترض أن يحضر له الطلبة، بما يمكنهم من تجاوز عوائقها ذات الطبيعة الخاصة. فعلى التكوين الجامعي أن يراعي هذا الجانب، إلا أن هذا النوع من الترجمات يطرح عوائق معينة على الطالب أن يتعلم كيف يبحث عن المعلومة وكيف ينتقي المعلومة، وكيف تكون ترجمته صحيحة باختيار اللفظ الدقيق في السياق المحدد، بكل موضوعية وحياد ودون تزويق أو تلميع لغوي." (أسامة لابس 2016، الفرق بين الترجمة الأدبية والمتخصص)

<http://alukah.net/literature-language/0/103547/consulté le 06/07/2019 à 19 h 00>

ليست الجامعة بمنأى عن واقع التغير الحادث، إذ أن المناهج التعليمية غالبا ما تصطدم بواقع الشغل الذي يملي عليها المزيد من التخصص والتأقلم في تكوينها بشكل يمكنها من وضع طلبتها في أحسن الظروف التي تمكنهم من شغل المناصب والوظائف والتأقلم السريع من متطلبات العمل في المؤسسات الخاصة والعامة وغيرها، والمشاركة في النمو والتطور الاقتصادي بكل فعالية ونجاعة وبالتالي تحسين أدائهم المؤسساتي بشكل يضمن لهم التنافسية والأداء الناجع الذي يجلب الثروة بدلا من إنتاج طلبة أكاديميين فقط بعيدا عن الممارسة الفعلية في الميدان.

نتطرق من خلال دراستنا هذه إلى كيفية إيجاد الاستراتيجية المثلى التي تمكننا من التوفيق بين التكوين الأكاديمي للمترجم القانوني وبين متطلبات سوق العمل مراعين في ذلك ضرورة تسهيل مهمة التسيير المؤسساتي من خلال تزويد طلبة الماستر بالكفاءات والمؤهلات الكافية التي تمكنهم من ولوج عالم الشغل بكل أريحية. ومما سبق طرحنا اشكاليتنا من خلال التساؤلات التالية:

كيف يمكننا أن نجعل التكوين الأكاديمي للمترجم في الجزائر أكثر استجابة لمتطلبات سوق العمل لاسيما في مجال الترجمة القانونية المحترفة؟ وكيف يتسنى للمنظمة المشرفة على المترجمين الترجمة الرسميين بأن تأتي بالقيمة المضافة للتكوين الأكاديمي من خلال

تقديم خبرتها الميدانية؟ وهل يمكن من خلال هذا التغيير الاستراتيجي الاستجابة لمتطلبات سوق العمل؟

حتى يتسنى لنا إظهار حيثيات هذا الموضوع، افترضنا أنه:

قد يكون إعادة صياغة البرامج الأكاديمية التكوينية في مجال الترجمة المهنية من شأنه أن يجعل الانتقال من مرحلة التكوين الأكاديمي إلى التنفيذ المهني المحترف يتم بشكل أكثر سلاسة.

وقد يسمح هذا التغيير الاستراتيجي بوضع المترجم القانوني المتكون في أحسن الظروف التي تمكنه من ولوج عالم الشغل بيسر.

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الاستكشافي المقارن، حيث قارنا بين المكتسبات التي يحصل عليها المترجم المكوّن أكاديميا وبين الكفاءات العاملة في الميدان في مجال الترجمة المحترفة والمهنية داخل دواوين الترجمة الرسمية المنضوية تحت لواء المنظمة التي تسيّر تلك الدواوين والمتمثلة في " الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين " وامتداداتها الجهوية المتمثلة في " الغرف الجهوية " وبالتالي جعل الكفاءات التي تنتجها البرامج الأكاديمية المهنية تجلب القيمة المضافة لمسيرتي المنظمات الناشطة في الترجمة المحترفة، ما سينعكس بالإيجاب على جودة الخدمة المقدمة من طرف المترجم الممارس والرفع من مستوى الأداء الترجمي وكل ذلك يرمي إلى تسهيل عملية تسيير مدير المنظمة للكفاءات التي تعمل ضمن مؤسسته.

منه تتجلى أهمية تزويد خريجي المؤسسات التكوينية في مجال الترجمة المهنية بالمؤهلات الكافية الكفيلة بأن تجعلهم يلجون سوق العمل في أحسن الظروف ومنحهم بالتالي أكثر فرص في التوظيف من خلال مستوى التنافسية التي سيتحلون بها، هذا من جهة واستغلال تلك الكفاءات في تسيير المنظمات والمشاركة في تسهيل عملية تسيير تلك الكفاءات والطاقت من جهة أخرى.

1°- بعض الدراسات السابقة:

لقد تطرق الدكتور محمد رضا بوخالفة في رسالة الدكتوراه تحت عنوان " تعليمية الترجمة في طور الماستر في الوضع الراهن بالجزائر، دراسة ترجمة استكشافية مقارنة " السنة الجامعية 2016 وكنتيحة لهذه الدراسة، دعا إلى ضرورة إعادة النظر في منهاج تدريس مادة الترجمة بالجامعات الجزائرية بشكل يجعلها تكتسي طابعا مهنيا بامتياز وتستجيب وواقع سوق العمل ومتطلباته وذلك من خلال تحديد المحاور التي يجب أن يركز عليها ذلك التكوين والأهداف التي يجب أن تتحقق من ذلك التكوين والتي وصفها بأنها أهداف قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى، وهي الأهداف التي تتمثل في تلقين ثقافة التنافسية في ذهن الطلبة المتكونين وتزويدهم بالشجاعة الكافية التي تسمح لهم بإطلاق العنان لحسهم المعرفي وفضولهم العلمي بغية استكمال دورتهم التكوينية بمعارف خارج ما حصلوه من ذلك التكوين *extracognitives*.

(محمد رضا بوخالفة، 2016: بالتصرف)

كما مكنت الدراسة التي قامت بها الدكتورة ياسمين قلو والتي نالت بها درجة دكتوراه العلوم والتي كانت بعنوان " تقييم الترجمة من العربية إلى الإنجليزية: دراسة تجريبية لترجمات طلبة التدرج في قسم الترجمة في جامعة الجزائر "، خلصت إلى نتائج سمحت بتسليط الضوء على الافتقار المعرفي الميداني لطلبة الترجمة من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية وهو ما حثها على اقتراح عدد من التوصيات والنصائح لسد هذه الثغرة تمثلت في حث الطلبة على التكوين الذاتي المكمل لذلك الأكاديمي وأن سر النجاح هو المجهود الشخصي الذي يتوجب عليهم بذله من أجل بلوغ مستوى من التنافسية يمكنهم من رفع أي تحد ميداني قد يواجهونه. (ياسمين قلو، 2013)

2°- ماهية الترجمة القانونية:

يُعرف الجازي القانون على أنه: "مجموعة من القواعد القانونية في منطقة وزمن معين ويطلق عليه أيضا اسم القانون الوضعي لأنه يوضع بإرادة السلطة المسيطرة في البلاد. القانون مجموعة من القواعد والأحكام التي تصدر عن السلطة التشريعية في الدولة،

والقانون بمعنى علم القانون بفروعه المتنوعة والذي يتم تدريسه في الجامعات بكليات القانون، ويقال عنه باللغة العربية علم الحقوق، لكن استخدام مصطلح القانون هو الأكثر شيوعاً، القانون في السياسة وعلم التشريع هو عبارة عن مجموعة قواعد التصرف التي من خلالها يتم إجازة وتحديد حدود الحقوق والعلاقات بين الناس والمؤسسات بالإضافة إلى العلاقات التبادلية بين الدول والأفراد.

(الجازي، 2017: ص.01)

القانون هو عبارة عن مجموعة من الأسس والقواعد التي تحكم المجتمع وتعمل على تنظيمه ويحدد حقوق الأفراد وواجباتهم، حيث تتغير هذه القواعد باستمرار تبعاً للتطورات التي تحدث في المجتمع.

يرى بيومي بأن: " النص القانوني هو نص محافظ لكن هذه المحافظة لا تعني أنه نص جامد غير قابل للتطوير والتعديل، فالنص القانوني وإن كان يتميز بالثبات فهو يتعامل مع واقع متغير. " (بيومي، 2010: ص.31)

تختلف مصطلحات النص القانوني عن اللغة بشكل عام من حيث هي مصطلحات تدل على مفاهيم قانونية يحدد معانيها بدقة النظام القانوني، وليست مجرد كلمات معجمية تُضبط بالاستعمال اللغوي العام. ومن حيث المنظور اللغوي التطبيقي يميز بهاتيا (Bahatia) ثلاث أنواع رئيسية:

1- اللغة القانونية الأكاديمية: وهو بعلاقة مع مجال تعليمية القانون؛

2- لغة القضاء: وهي لغة الأحكام والتي تتناول القضايا والتقارير القانونية؛

3- لغة التشريع: وهي لغة الوثائق القانونية النمطية مثل قوانين البرلمان والدستور والعقود والاتفاقيات (صبرة، 2007، ص.15).

وتُعرف الترجمة القانونية على أنها نقل بين لغتين قانونيتين تعبران عن نظامين قانونيين مختلفين وهذا يعني أن المصطلح القانوني محدد سلفاً بالنظام القانوني الذي ينتمي إليه ذلك المصطلح القانوني وأنه لا يمكن فهمه وبالتالي ترجمته إلا من خلال ذلك النظام القانوني. " (السليمان، 2006، ص 11)

يرى كلود بوكيه (Claude Bocquet) أنه من الخطأ أن نتصور سهولة اقتراح تعريف الترجمة القانونية ولهذا نجده يقترح بعض التعريفات العشوائية - على حد قوله - نذكر منها:

- ترتبط الترجمة القانونية بالترجمة التقنية؛

- تشمل الترجمة القانونية ترجمة جميع النصوص التي لها علاقة بالقانون؛

- تتطلب الترجمة القانونية درجة عالية من الدقة التي تؤدي في الغالب إلى عملية التشفير؛

- الترجمة القانونية هي قبل كل شيء مسألة اصطلاح. (Bocquet, 2008, P05)

تعتمد الترجمة القانونية على اللغة الأدائية لأن الفعل القانوني قائم على تغيير الواقع وليس وصفه.

وللترجمة القانونية أهمية على الصعيد المحلي والدولي، إذ يرى شويطي: " فمحليا ترسم حقوق الالتزامات بين الدولة والفرد وبين الأفراد أنفسهم. إذ تُعد الوسيط في حل النزاعات بين الأشخاص وإرجاع الحقوق المسلوبة ... أما على الصعيد الدولي، فقد زاد الطلب عليها، بسبب الاتجاه الدولي السائد حول توحيد القوانين في مختلف أنحاء العالم. " (شويطي، 2016، ص 130)

الترجمة القانونية من أنواع الترجمة المهمة، والتي أصبحت تتخذ مكانة كبيرة داخل المجتمعات في مختلف الدول، نظرا للتعامل والتواصل المحلي والدولي، ومن ثم يلزم ذلك التعرف على القوانين والعقود والبنود التي تؤصل الحقوق فيما بين مواطني الدول داخليا وخارجيا. "

(مركز مبعث للدراسات والاستشارات الأكاديمية، الترجمة، تعريفها، أنواعها وصعوباتها)

<http://www.mobt3ath.com/dets.php?> Page : consulté le : 04.07.2019/09 h 00

يُعرف أحمد بوعود الترجمة القانونية على أنها: " نقل النص القانوني على مختلف أشكاله من اللغة المصدر إلى لغة ثانية وثالثة، وتعرف الترجمة القانونية على أنها للترجمة التقنية والمتخصصة في مجال الحقوق والعلوم القانونية. "

(Ahmed Bouaoud, 2013, P02)

للترجمة القانونية خصائص منها:

" - الخاصية التقنية: ويقصد بها استعمال مختلف الوسائل؛

- الخاصية الثقافية: وهو نقل حسب الأنظمة السائدة في الدول ويدخل فيها الدين، الثقافة والتاريخ والعادات والتقاليد؛

- الخاصية العلمية: اتباع منهج علمي دقيق يرتبط مباشرة بكل ما يتعلق بالسياسة والسلطة؛

- الخاصية الاجتماعية: باعتبار القانون ينظم العلاقات بين الأفراد في المجتمع، فإن ترجمة القوانين يكون حسب التطور الذي يطرأ على هذه المجتمعات والمستجدات الجديدة." (Ibid, 2013, P12.)

3- نبذة عن هيكلية نظام الليسانس-ماستر-دكتوراه (ل.م.د) في الجزائر:

تم إحداث نظام الليسانس - ماستر - دكتوراه المعروف بنظام ل.م.د في الجزائر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 265-08 المؤرخ في 19 أغسطس 2008 المتضمن إنشاء شهادة الليسانس والماستر والدكتوراه وكذا القرار رقم 385 المؤرخ في 03 يونيو 2013 المتضمن تأهيل الجامعة لضمان تكوين في الماستر الأكاديمي. حل هذا النظام محل النظام الكلاسيكي استجابة لما هو معمول به في باقي بلدان العالم ولاسيما منها في القارة الأوروبية، وذلك بغية موافقة نظام التكوين الأكاديمي الجزائري مع نظرائه في دول العالم عامة والدول الأوروبية خاصة. منذ سنة 2014، شهدت جل الجامعات الجزائرية تطبيق ذلك النظام وبالتالي تخرج عديد الدفعات ومئات الطلبة سنويا في عديد التخصصات ولاسيما في تخصص الترجمة القانونية.

يتميز التكوين الأكاديمي في مجال الترجمة عامة والقانونية منها على وجه الخصوص بتلقين الطلبة بمفاهيم ترجمة عامة يتم تدعيمها بالتمارين التطبيقية التي تقتصر على إجراء الترجمات لبعض النصوص بغية جعل الطالب المتكون يتأقلم ومختلف التخصصات والميادين التي تتناولها الترجمة، ولعل ما يميز ذلك التكوين أكثر هو التركيز

في تلقين الترجمة على تعليم لغات الاختصاص وكيفية استخدام معاجمها المتخصصة، والتأكيد على دور السياق والسيرورة والتواصلية في العمل الترجمي، ويوضع في ذلك نصب الأعين تعليمهم كيفية ترجمة مختلف المصطلحات ولاسيما منها المصطلحات العلمية والتقنية بغية الوصول إلى ترجمة مثلى. إلا أن هذا المنهاج في التعليم والتكوين لا يستجيب ومتطلبات سوق العمل الذي يتطور بوثيرة متسارعة تتنافى ونسق البرامج التكوينية التي تسطر على المدى الطويل، في حين أن التطور الذي تشهده الترجمة المهنية في تطور مستمر وسريع وهو ما يضعنا أمام حتمية إعادة تصميم البرامج التكوينية وجعلها تواكب مثل هكذا التطور دون أن نفقد تلك البرامج طابعها الاستشراقي البعيد المدى، مما يسمح بالتالي بتوسيع معارف المترجم إلى معارف تتجاوز مدركاته ومكتسباته « *extracognitives* » وتمكينه بالتالي من تأويل النصوص تأويلا صحيحا من خلال منحها معنى متواطئا واستظهار معانيها الخفية وتحسين كفاءته الأدائية.

أي أنه يجب أن يكون المترجم محضرا تحضيرا جيدا من أجل مواجهة أيما تحد قد يواجهه في مشواره المهني، لكن دون أن يشترط منه أن يقوم بتكوين في المجال الذي يعمل فيه، ويتوجب عليه حينها أن يوسع من حقل معارفه وأن يعكف على تحصيل كافة المعلومات التي قد تفيده في عمله وفي جميع مجالات وميادين النشاط وهو ما يعرف بالتكوين الذاتي للطالب.

يقول روجر كريس (R. Cris) في مقال له بعنوان " مهنة الترجمة " بأنه: " يتعين على المترجم أن تكون لديه معرفة مسبقة بالعمل في ذلك المجال، ولا يعني ذلك أنه يجب أن تكون للمترجم الطبي شهادة في الطب أو أنه لا يتعين على مترجم كتيبات برامج الحاسوب أن يكون مبرمجا، ولكن التوفر على بعض المعلومات أو الخبرة أو التعليم (أو الثلاثة معا) وهو مسألة ضرورية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دورة أو خبرة عملية أو تعلم ذاتي ". روجر، كريس، مهنة المترجم، ترجمة محمد سليمان محمد موسى، مقال منشور

بتاريخ 20-1-2008، أنظر: wataonline.net تاريخ الدخول: 09-11-2019
الساعة: 01:30

أما آن الأوان إذن لأساتذة الترجمة لتحسين معارفهم والعمل بالتالي على الرفع من مستوى تطلعات التكوين الذي تلقوه هو أنفسهم وتوسيع دائرة اهتماماتهم في مجال الترجمة والتكيف والتأقلم مع مستجدات الساعة من تكنولوجيات حديثة وميادين فرضت نفسها في الساحة وأصبحت اليوم تملئ توجهات سوق المعرفة والاقتصاد التنموي.

4- كفاءات ومهارات المترجم المتخصص:

يتعين على المترجم أن يتمكن من نقل النص من لغة إلى أخرى مع الحرص على المحافظة على مضمون النص، بدءا بالمعنى ووصولاً إلى بوابة الجمالية من أسلوب وغيره، فعلمه يتعدى نقل العلامات اللسانية إلى نقل المفاهيم. ونجد معظم الدراسات تنطلق إلى خصائص المترجم محددة مجموعة من الشروط التي ينبغي توفرها، منها ما يذكره سيول (Sioul) في قوله: " معرفة المترجم معرفة كافية باللغة التي يترجم منها، بقواعدها ومفرداتها، وتراكيبها حتى يتمكن من فهم المعنى للنص المراد ترجمته، مع قدرته على إعادة الصياغة باللغة التي يترجم إليها.

- إحاطة المترجم بالموضوع الذي يترجم إليه، وفي هذا السياق جدير بنا أن نذكر الترجمة الرائدة للبنان في هذا المجال، بحيث نجد أن تعليم الترجمة في الجامعة يتضمن مثلاً تعليم مبادئ القانون والاقتصاد، بغية إعداد المترجم للعمل في مختلف المجالات وتزويده بالمعلومات العامة التي تمكنه من التعامل مع النصوص المتخصصة التي يصادفها في حياته العملية.

فالمترجم الذي يدرس الاقتصاد يستطيع أن يترجم نصوص اقتصادية بثقة ودقة كبيرة، لا تقارن مع المترجم الذي يجهل مبادئ الاقتصاد، مهما بلغ تمكنه من اللغة التي يترجم منها، ومن التي يترجم إليها.

- القدرة والاطلاع على الكتابات في مختلف اللغات التي يجيدها، من أجل إثراء رصيده اللغوي والمعرفي، وحتى يواكب التطور الذي تشهده اللغات.
- وأخيرا أن ينجح في تقريب القارئ من الكاتب والكاتب من القارئ، مستعينا في ذلك بمجموعة من الأدوات والمناهج المساعدة على إنجاز عمله.

(سيول، 2005: ص 142)

5- أكاديمية الترجمة القانونية ودورها في تسيير المنظمات:

إن الترجمة القانونية هي من أهم ميادين الترجمة المتخصصة صعبة وتعقيدا بسبب طابعها البراغماتي ومصطلحاتها في حياة الأفراد داخل المجتمع، فهي تمثل همزة وصل بين القانونيين من جهة وبين الفرد والمؤسسات الاقتصادية والأجنبية مثل السفارات والشركات ... من جهة أخرى؛ فترجمة العقود مثلا في المؤسسات الاقتصادية مرتبط بحقوق الأفراد والتزاماتهم وكذا بنجاحة التسيير الهيكلي للشؤون الاقتصادية لهذه المؤسسات، ما ينعكس على التنمية العامة. منه فالخطأ الترجمي قد يؤدي إلى ضياع تلك الحقوق أو إلى عدم تحمل الواجبات بسبب سوء التفسير القانوني، وهو ما يظهر قيمة البحث العلمي في خصوص موضوع الترجمة القانونية بشقيها النظري والتطبيقي. ففي الجانب النظري، يعنى بكيفية التكوين الأكاديمي للكفاءات الترجمة بما يتماشى مع الاقتصاد المعرفي الذي يسعى إلى خدمة قطاع الأعمال والذي يشكل الشق التطبيقي ذو العلاقة المتصلة مع حقوق الأفراد وفق الموثيق والأسس التنظيمية المنقولة من النصوص المترجمة من وإلى مختلف المنظمات على الصعيد الوطني كما الخارجي.

- إن الاهتمام بالتحويلات الحادثة في سوق العمل يجب أن يتماشى مع معطيات تكوين الكفاءات الأكاديمية وهو القطاع المنتج للطاقات واليد العاملة، بالتالي تطرح حتمية التغيير استراتيجيات طرق التكوين بما يتماشى مع متطلبات المنظمة والعاملين فيها، وهذا التغيير يمس وظيفة التنفيذ بغية بلوغ الهدف الاستراتيجي والتخطيط له قاعديا.

٥٦- الترجمة القانونية وتفعيل التغيير داخل المنظمات:

للتجربة القانونية دور هام في تسيير التنمية البشرية، كالتبادل التجاري، وإشاعة اقتصاد المعرفة، ونقل التكنولوجيا وغيرها من سبل الاستفادة من شتى العلوم وتقنياتها في تحقيق التنمية الهادفة إلى ترقية حياة الانسان، وللترجمة في هذا السياق دور ثلاثي الأبعاد: لغوي، ومعرفي، وفكري، وهي أبعاد مترابطة في حلقة متسلسلة متكاملة يؤدي أحدهما إلى الآخر، أما دور الترجمة اللغوي فلا ينحصر في إيجاد مقابلات عربية لمصطلحات علمية جديدة، بل يتعداها إلى التأثير في تطوير اللغة، دلاليًا وتركيبًا. يوضح الباحث مشوح قائلا: " لا تستقي الترجمة أهميتها في كونها تأتي بمصطلحات جديدة بل لكونها ناقلة للمفاهيم عن طريق شرح دلالات تلك المصطلحات وإدراج مدلولاتها في المنظومة الفكرية العربية باستيعاب المصطلحات وتراكيب اصطلاحية جديدة، وإيجاد مقابلات عربية لها وشرح دلالاتها العربي بمفاهيم محدثة وممارسات جديدة كانت غائبة أو مغيبة وتوجيهه للعمل وفق منهجية محددة، ومن ثم خلق واقع فكرة وسلوك جديدة ينهض بالحاضر ويؤسس لمستقبل. "

(مشوح، 2001: ص 786)

إن أهمية الترجمة في حياتنا اليومية متعددة الأبعاد وواسع النطاق، فهي لا تمهد الطريق أمام التفاعل العالمي فحسب بل إنها تسمح للدول أيضا بإقامة علاقات تفاعلية عندما يتعلق الأمر بالتقدم في التكنولوجيا والسياسة.

بالتالي فمجال الترجمة حقل حافل بالمخاطر من حيث أن المترجم يتعامل في كثير من الأحيان مع نصوص دقيقة تحوي كما هائلا من المصطلحات ذات الطابع المتخصص والترجمة القانونية تحمل طابع الإلزام في أغلب الأحيان، وتنصب من حيث الشكل في قوانين تنظيمية وعقود تسييرية تمثل الإطار السياقي الذي ينظم العلاقات والحقوق والواجبات والإلزاميات والجزاءات ... في التعاملات الإنسانية والمؤسسية، سواء أكانت الخاصة بالفرد مع الفرد أو الفرد مع المؤسسة أو ما بين المنظمات، باعتبار أن

هذا القانون يتدخل في تنظيم كل هذه العلاقات. لذا فعلى المترجم القانوني أن يتحلى بالممارسة وكذا بالرصيد المعرفي الناتج عن التكوين الأكاديمي الذي يزوده بالمعرفة بالاستراتيجيات التعامل مع النصوص ضمن السياقات المختلفة الضرورية لعمله داخل المؤسسات.

والترجمة القانونية تختلف عن غيرها من الترجمات في أمرين أساسيين النظام القانوني والمصطلح المرتبط بذلك النظام، حيث يرتكز حد المصطلح القانوني وفهمه وبالتالي ترجمته إلى لغة أخرى بفهم موضعه في النظام القانوني الذي ينتمي إليه، فالترجمة القانونية ذات أثر قانوني يقف بين النظرية القانونية واللسانية وبين النظرية الترجمية.

إن النص القانوني هو نص متخصص ينقل معلومات تخص الميدان القانوني، أي كل ما يتعلق بالقواعد الآمرة التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم وذلك بتحديد واجباتهم وحقوقهم وكذا سن القوانين والحرص على تطبيقها من قبل المشرعين ورجال القانون.

إن تخصص الترجمة القانونية غالبا ما يسبب استحالة تحقق التكافؤ الترجمي الكلي أو التام بسبب تماثل المفاهيم القانونية من بلد لآخر، ما يؤدي إلى ما يعرف باستحالة الترجمة، وضاف إلى ذلك أن الطابع البراغماتي الإجرائي للخطاب القانوني الذي لطالما كانت الحرفية هي الطريقة المستعملة في ترجمته اعتبرها القانونيون ضمانا لتوليد التكافؤ القانوني؛ وهنا نقطة تقاطع مفهوم الحرفية أو الممارسة للعاملين بهذا القطاع وبين الأكاديميين المنظرين على أسس اقتصاد المعرفة، ورغم هذا التقاطع، قامت الترجمة الأكاديمية عبر أبحاث منظريةها بخلق أنظمة قانونية جديدة تمكن من إعادة توطين المفاهيم القانونية *Transplantation* مما أدى إلى تطور الأنظمة القانونية عبر العالم واستيعاب المفاهيم والممارسات من طرف مؤسسات مختلفة حتى أصبحت أصلية لا تعريب فيها.

٥٧- الجانب التطبيقي للدراسة:

٥٧- 1 منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي المقارن، حيث رصدنا أهم المعطيات والمتغيرات ذات الصلة بالموضوع، ثم في مرحلة لاحقة تحليلها ومناقشتها كمّاً من خلال النسب الاحصائية وكيفاً بتحليل هذه المعطيات واعتمدنا في ذلك منهجية التوثيق وفق الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA) في طبعتها السادسة.

٥٧- 2 الدراسة الاستقصائية الاستكشافية:

جمعت المعطيات من خلال أسئلة طرحت على رؤساء مختلف المنظمات التي تشرف على دواوين الترجمة الرسمية في الجزائر، والتي تعد أكثر الهيئات توظيفاً للمترجمين من خريجي المؤسسات الجامعية الجزائرية. هذه الأسئلة بؤبة ضمن محاور تلمس متغيرات الدراسة، حيث استقينا من خلال ما صرح به المستجوبين بأن الطلبة الذين يتم توظيفهم من طرف مؤسسات دواوين الترجمة الرسمية الجزائرية يتوفرون في غالبيتهم على معارف نظرية محترمة، ويفتقرون بالمقابل وفي غالبيتهم إلى المعارف الميدانية التي تتعامل بها تلك الدواوين، ناهيك عن جهلهم التام بآليات تسيير مثل هكذا منظمات ومؤسسات، وهو ما يضع مسيري تلك الهيئات أمام حتمية تكوينهم تكويناً ميدانياً غالباً ما يثقل كاهلهم خلال الفترة اللازمة لتأقلم موظفيهم مع ظروف العمل. وقد صرحت لنا رئيسة الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين (وهي المنظمة التي تأسست سنة 1995 وكلفت بتسيير شؤون المترجمين الرسميين الجزائريين إدارياً وقضائياً ولها امتدادات جهوية ثلاث (03) في الشرق والغرب والوسط)، بأنه ثمة 845 ديوان ترجمة رسمية تم إحصائه في الجزائر، وأن تلك الدواوين توظف قرابة 2535 مترجم من خريجي الجامعة الجزائرية وأنه ثمة ما يقارب 87 % من هؤلاء يحتاجون إلى تكوين ميداني في الترجمة المهنية. وفيما يتعلق بنسبة 13 % المتبقية، فيحتاجون إلى تكوين في اللغات وهو ما يدل على وجود خلل في تكوينهم الأكاديمي ينبغي العمل على تصحيحه. كما أضافت بأنه ثمة 40 % من الموظفين في مختلف دواوين الترجمة

يغادرونها للعمل في مؤسسات أخرى وفي غالب الأحيان في مناصب مغايرة لتكوينهم الأصلي (إحصائيات رسمية أخذت من الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين إلى غاية سنة 2019).

٥7 - 3 تقنيات الدراسة الميدانية:

تتمثل تقنيات الدراسة الاستقصائية المعتمدة فيما يلي:

1° - استبيان موجه لمجموعة من الأساتذة المشاركين في إعداد برامج التكوين في مجال الترجمة في طوري اليسانس والماستر، وهو الاستبيان مبوب ضمن محاور تخدم أهداف الدراسة المتمثل أهمها في محاولة الاستفسار عن نوعية التكوين الأكاديمي المقدم للطلبة وكذا مدى نجاعته في تحضير الطالب لولوج سوق العمل في أحسن الظروف.

2° - استبيان موجه لمجموعة من المترجمين المهنيين العاملين في مختلف قطاعات النشاطات القانونية العامة والخاصة والمهن الحرة بين اللغتين العربية والإنجليزية، حيث سعينا من خلاله إلى جمع معطيات حول الحالة العلمية التي يصل بها طالب الترجمة المتخرج حديثا في شعبة الترجمة، والفترة التي تلزمه للتكيف ومتطلبات سوق العمل، ومعرفة ما هي في نظرهم أحسن طريقة لتلقين الطالب الجامعي دروسا تمكنه من التكيف بسرعة مع مستلزمات سوق العمل.

3° - دراسة حالة تتمثل في عرض وثيقة قانونية على طلبة اليسانس والماستر ثم عرض ترجمتها على مجموعة من الأساتذة في معهد الترجمة وكذا مترجمين محترفين ومحاولة التركيز على المعايير المعتمدة من طرفهم في تصحيح تلك الترجمات، ثم مقارنة مختلف التصحيحات بعضها ببعض وبالتالي إظهار الفوارق بين التصحيح الأكاديمي والتصحيح المهني.

4° - للإجابة عن التساؤل المتمثل في وضع الطالب في أحسن الظروف لولوج سوق العمل في مجال الترجمة، قمنا بمقارنة بين بعض النماذج المعتمدة في التكوين في طوري اليسانس والماستر في بعض البلدان التي تتعامل باللغتين العربية والإنجليزية، وبين ما هو معمول به في جامعة الجزائر 2.

ولعل ما سعيينا إليه من خلال استبياننا تلك هو محاولة الإلمام بواقع التكوين في مجال الترجمة في الجامعات الجزائرية، والقيام بتقييم ميداني لأداء أولئك الطلبة وكفاءاتهم المهنية في الممارسة الفعلية، بالتالي الوقوف على مختلف النقائص التي تشوب التكوين الأكاديمي ومحاولة تصحيحها من أجل تحقيق الكفاءات الضرورية بما يستجيب أكثر لواقع سوق العمل الذي يتسم بالتنافسية والسرعة في التأقلم.

7 - 4 آفاق الدراسة:

انطلاقاً من هذه المعاينة الميدانية لظروف توظيف المترجمين من خريجي المؤسسات التكوينية الجزائرية ولاسيما منها جامعة الجزائر، ارتأينا النظر في إمكانية التوفيق بين التكوين الأكاديمي للمترجمين وبين التكوين الميداني لهؤلاء في دواوين الترجمة الرسمية، من خلال حث الجامعات الجزائرية التي تقدم تكويناً في الترجمة على مد جسور التواصل مع الهيئات المهنية الناشطة في مجال الترجمة وبالتالي توسيع دائرة التكوين أمام طلبتها وتمكينهم من الاحتكاك بالمهنيين والمحترفين في مجال الترجمة بغية الوصول إلى تكوين مترجمين تنافسيين وملمين بخبايا الترجمة المحترفة من جهة، ومن جهة ثانية تمكين أساتذة المؤسسات التكوينية في مجال الترجمة من الاحتكاك بمُمتهمي الترجمة والاستفادة بالتالي من خبرتهم الميدانية وذلك من خلال تنظيم لقاءات وملتقيات بينهما تسمح بتبادل الخبرات.

عموماً الأهداف المنشودة من خلال هذا العمل العلمي هي:

- ✓ المشاركة في التحسين النوعي للتكوين في الترجمة المعمول به بجامعة الجزائر 2 وذلك من خلال إقامة جسور تواصل بين الجامعة وبين متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة القانونية عربي إنجليزي.

✓ تمكن الجامعة من الإلمام بدقة بمتطلبات سوق العمل في مجال الترجمة القانونية عربي انجليزي.

✓ فتح المجال أمام المهنيين لمساعدة الأكاديميين وذلك من خلال استعراض خبرتهم وتمكينهم من معرفة متطلبات سوق العمل في مجال الترجمة القانونية عربي إنجليزي.

خاتمة:

تقديرا لكل ما سبق ذكره، نعتقد بأن تفعيل استراتيجية التغيير هذا في تسيير مؤسسات التكوين الأكاديمي في مجال الترجمة وكذا في تسيير وإدارة منظمات الترجمة المهنية من شأنه أن يساهم في دعم وثيرة النمو والتطور الاقتصادي للبلاد، ما يعكس مدى فعالية إدارة الهيكلية التنظيمية في بناء البرامج الأكاديمية وتوظيفها بشكل مثمر يخدم تسيير المنظمات من خلال الكفاءات كمنتوج مباشر لسياسة التغيير القاعدي هذا، ما يوحي بمستقبل مشرق لذلك الحراك وانعكاسه على سوق العمل.

كما نعتقد بأن التغيير الناجع لن يتأتى إلا بتعميمه على جميع مراحل التكوين مرورا بالبحث العلمي ووصولاً إلى سوق العمل حيث يتم تفجير كل الطاقات الشبانية في كل المجالات، ما سينعكس إيجاباً على وثيرة النمو الاقتصادي لكل بلد ويدفع بعجلة التنمية قدماً بشكل يتم بموجبه إرساء قواعد حضارة راقية رقي طاقاتها.

ولعل من أهم التوصيات التي يمكننا أن نخلص إليها هي التفكير في إعادة صياغة مناهج وبرامج التكوين الأكاديمي وبالأحرى ف على مستوى الماستر وذلك من خلال التفكير في ماستر مهني يتماشى ومتطلبات سوق العمل.

المصادر والمراجع

1- المصدر:

إحصائيات رسمية أخذت من الغرفة الوطنية للمترجمين الترجمة الرسميين إلى غاية سنة 2019.

إحصائيات وزارة العدل لسنة 2019.

2 - المراجع باللغة العربية:

2.1- الكتب:

- سعيد، أحمد بيومي، (2010). لغة القانون في ضوء علم لغة النص. دار الكتب القانونية، مصر. ط1.

- محمد محمود علي، صبرة، (2007). ترجمة العقود بلا شرح واف لأهم سمات اللغة القانونية الإنجليزية. دار الكتب.

2, 2- الرسائل والأطروحات:

- لبانة، مشوح، (2001)، الترجمة والقضية الفكرية، القطاع الإداري نموذجاً.

- محمد رضا، بوخالفة، (2016)، دكتوراه " تعليمية الترجمة في طور الماستر في الوضع الراهن بالجزائر. دراسة ترجمة استكشافية مقارنة"، جامعة الجزائر 2، الجزائر.

- ياسمين، قلو، (2013)، دكتوراه " تقييم الترجمة من العربية إلى الإنجليزية: دراسة تجريبية لترجمات طلبة التدرج في قسم الترجمة في جامعة الجزائر" جامعة الجزائر 2، معهد الترجمة، الجزائر.

2.3- المقالات الالكترونية المنشورة باللغة العربية:

- (أسماء لابس. 2016. الفرق بين الترجمة الأدبية والمتخصصة)

[http://alukah.net/litterature-language/0/103547/consulté le 06/07/2019 à 19 h 00](http://alukah.net/litterature-language/0/103547/consulté_le_06/07/2019_à_19_h_00)

- الجازي 2007. " تعريف القانون لغة واصطلاحاً " <http://mawso3.com>

2.4 - البحوث المنشورة في المجلات:

- شويطي، أمينة، (2016)، " إشكالية الترجمة نص القانوني " مجلة مقاليد: المجلد 10: 127-134.

- روجر، كريس، مهنة المترجم، ترجمة محمد سليمان محمد موسى، مقال منشور بتاريخ 20-1-2008، أنظر:

wataonline.net تاريخ الدخول: 09-11-2019 الساعة: 01:30

3- المراجع باللغة الأجنبية:

3.1 - Livres :

- Batahia, VK, (1985), *An applied discourse of English writing Studies Unit. Birmingham.*
- Bocquet, C, (2008), *La Traduction juridique fondement et méthode. Baeck. Bruxelles. Paris.*